أبحاث ندوة عمارة المساجد، م ٥ أ، ص ص ١٨١-٢٠٨، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود (١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩م)

البناء الاجتماعي والحضري
وتوزيع المساجد في مدينة الرياض

عبد الله بن حسين الخليفة

قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والحضرية في توزيع المساجد على أحياء مدينة الرياض. وبمراجعة الأدبيات الخاصة بالظاهرة محور البحث في عدد من حقول علم الاجتماع، تمت صياغة فرضية البحث التي تنص على أن معدل المساجد لكل ألف وحدة سكنية يتأثر عكسياً بالمتغيرات التي تعكس أوضاعاً اقتصادية مرتفعة، وبالمتغيرات الايكولوجية التي تعكس استخدامات الأراضي، في حين يتأثر طردياً بالمتغيرات الاجتماعية التي تعكس الترابط والتماسك الاجتماعي وبالمتغيرات التي تعكس أوضاعاً اقتصادية متدنية، وبالمتغيرات الايكولوجية التي تعكس أوضاعاً حضرية متدنية، ولاختبار هذه الفرضية تم تحديد سبعة وعشرين متغيراً تعكس في مجملها جوانباً وأبعاداً مختلفة من البنية الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية للحي السكني. أما البيانات اللازمة لاختبار هذه الفرضية، فقد تم جمعها من عدد من المسوح التي أجريت على مدينة الرياض. وبتحليل هذه البيانات، تبين أن معدل المساجد بمدينة الرياض يختلف اختلافاً كبيراً من حي سكني إلى آخر، حيث يرتفع هذا المعدل بزيادة حجم السكان السعوديين بالحي وبارتفاع وسيط دخل الأسرة، وبازدياد عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية، في حين يأخذ معدل المساجد في الانخفاض في الأحياء التي تنتشر بها المساكن الشعبية والتي تبعد عن مركز المدينة، والتي يرتفع فيها حجم السكان البالغين عشر سنوات فما فوق، وتزيد بها نسبة المباني المستخدمة للأغراض الزراعية والصناعية والتي تتميز بارتفاع نسبة المساكن المأهولة من قبل شخص واحد. وفي ضوء نتائج البحث تم تحديد بعض التوصيات التي تؤكد على الخصوصية الدينية والثقافية للمجتمع السعودي، وتؤكد على ضرورة رسم سياسات حضرية من شأنها تنظيم توزيع المساجد على الأحياء السكنية بشكل متواز وبالقدر الذي يمكن الأفراد من أداء واجباتهم الدينية في يسر وسهولة.

المقدمة

يعتبر المسجد من أبرز ملامح التنظيم الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية، إذ يؤدى المسجد العديد من الوظائف الاجتماعية والسياسية والفكرية. [١، ص: ٢١٩ – ٢٥٦ و ٢، ص: ١-٤] فمن خلال أداء الفروض الدينية في المسجد تحصل عملية التلاحم والتعارف بين أفراد المجتمع على اختلاف مشاربهم وطبقاتهم وشرائحهم الاجتماعية. ففي المسجد يتم اللقاء المستمر والمتجدد على مدار اليوم لأداء الصلوات الخمس، وعلى مدار الأسبوع لأداء صلاة الجمعة، وعلى مدار السنة لأداء صلاتي عيد الفطر والأضحى، وذلك عدا المناسبات الأخرى. ومن خلال الخطب والمواعظ الدينية سواء كان ذ لك في أيام الجمع أو الأعياد أو الأيام الأخرى يتم تعريف الأفراد بقضايا المجتمع، ومشاكله

والتحديات والمخاطر المحدقة به، مما يساعد على تنوير بصائر الأفراد وتكوين اتجاهاتهم الفكرية، فالمسجد إذاً لا يترك آثارا عميقة في عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي فقط، تلك العملية التي تبدأ منذ الأيام الأولى لولادة الطفل وحتى مراحل متأخرة من حياته التي تتبلور من خلال تفاعل الفرد مع إخوانه المسلمين ومشاركته لهم في أفراحهم وأحزانهم، بل أيضا في عملية التكامل والتكافل الاجتماعي، إذ من خلاله يحصل تدعيم العلاقة الجماعية وتغذيتها وبالذات علاقات الجوار بين الأفراد الذين يؤدون الفروض اليومية في مسجد واحد، ونظراً لتلك الأهمية المركزية للمسجد في حياة المسلمين، كان لذلك انعكاس كبير على تركيب المدن والقرى في المجتمعات الإسلامية. يؤكد "زكي محمد إسماعيل" أنه "أصبح من أهم ما يميز معالم المدينة أو القرية الإسلامية بل والتجمع الإسلامي المستقر وجود المسجد به، وحين تنشأ المؤسسات الإسلامية في أي بلد إسلامي فإن تخطيطها يضع في الاعتبار الأول مكان إقامة المسجد، وإن اختلفت المدن والقرى باختلاف عدد المساجد بها وحجمها" [١، ص ٢٣١]، بل إن من يتتبع عملية إنشاء المدن وتعميرها خلال العصور الذهبية للخلافة الإسلامية يجد أن بناء المسجد يسبق غيره من المنشآت (كما حصل ذلك إبان هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة)، ولا غرابة في ذلك إذ كان المسجد آنذاك لا يقتصر على كونه مكانا للعبادة، بل تعدى ذلك ليكون مركزا للحكم والقضاء وتدبير شؤون المجتمع والدعوة الإسلامية والجهاد في سبيل الله والمناظرات العلمية ونحو ذلك.

ونظراً لهذه الأهمية المحورية في الحضارة الإسلامية، قد أصبح المسجد "محور ارتكاز وأساس بناء المدن الإسلامية: منه تنطلق الشوارع، وهو الذي يحدد اتجاهاتها في كثير من الأحيان، بل كثيراً ما كان اتجاه القبلة قاعدة أساسية لتخطيط اتجاهات الشوارع بحيث تكون متعامدة معه أو موازية له، وحول المسجد كانت تخطط الأسواق والساحات وبقية الأنشطة، لذا فلا غرو أن اعتبر كثير من الباحثين المسجد أساس تنظيم وبناء المدينة الإسلامية حيث هو رمزها وقلبها النابض." [٣، ص ١٦٢-١٦٣]

ولهذه المكانة الأساسية، قد أثر المسجد في استخدامات الأراضي من حوله، إذ تنتشر حول المسجد منازل الخلفاء والحكام والقضاة والوجهاء، كما تتركز المحلات التجارية بشكل ملحوظ في المناطق المحيطة بالمسجد والقريبة منه، وباتساع المدن واستقطابها لمجموعات كبيرة من السكان وتعدد الأحياء السكنية بها، وجدت الحاجة لتعدد المساجد بحيث أصبح لكل حي مسجد جامع، وعدد من المساجد التي تقام بها الفروض اليومية بكل حارة من حارات الحي، كما أن التجمعات الريفية في المجتمع الإسلامي لم تخلُ من وجود المساجد، بل أضحى المسجد في تلك التجمعات رمزا لوحدة الجماعة وتعبيراً عن تعاضدها وتماسكها. ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص أن الفوارق العشائرية أو القبلية بين سكان تلك التجمعات تتجسد بشكل بارز في وجود المساجد، إذ تختص كل عشيرة بمسجد لها – غالبا ما يحمل اسم العشيرة أو القبيلة نفسها – يؤدي فيه أفراد العشيرة أو القبيلة وأحلافهم الفروض والشعائر الدينية. يذكر "ياسين غضبان" [٢] في دراسته عن المسجد في تخطيط المدينة العربية الحديثة أنه في جميع الدول البترولية العربية"لا تخلو بحال مجموعة بيوت شعبية من مسجد يتوسطها، ولقد حافظ هذا على الرباط الذي يربط السكان بالمفهوم القبلي حيث إن كل مجموعة من المساكن اختصت بقبيلة أو فخذ أو عشيرة سواء أكان ذلك داخل المدن أو القرى.[٢، ص ٢٦]

ويبدو أن هذا الوصف لتوزيع المساجد في المدن والقرى الإسلامية ينطبق إلى حد كبير على مدينة الرياض في المراحل السابقة لفترة التوسع الكبير الذي شهدته المدينة منذ التسعينات من القرن الهجري المنصرم، إذ يشير "خالد السليمان" في كتابه معجم مدينة الرياض، الذي قصد من ورائه أن يكون معجما للأحياء القديمة التي نشأت بمدينة الرياض حتى عام ١٣٨٠هـ إلى أنه "تميز كل حي من الأحياء القديمة بمدينة الرياض بوجود مسجد كبير في الحي برز فيه عالم كبير للصلاة والإمامة والتدريس والقضاء.[٤، ص ٢٧٩] ويمكن أن يفهم من ذلك أن توزيع المساجد آنذاك على الأحياء فيه الكثير من التناسب، غير أن تلك الصورة فيما يبدو قد اختلفت فيما بعد، إذ تشير بعض الدراسات إلى كثرة عدد المساجد في أجزاء وأحياء معينة من المدينة، بينما تقل أو تندر في أجزاء وأحياء أخرى. وبهذا الصدد يذكر "بدر العادل الفقير"[٥، ص ٢٩٤-٢٩٦] أن المنطقة الجنوبية من الرياض تتميز بزيادة عدد مساجدها، بينما تقل كثافة المساجد في أحياء أخرى كالرفاع والملز والناصرية. ويشير إلى الوضع نفسه غازي مكي[٦، ص ٥١] إذ كشفت دراسته عن قلة عدد المساجد بصورة لافتة للنظر خاصة في الأحياء الحديثة. هذا وعلى الرغم من وجود بعض الكتابات التي تشيد بالزيادة الهائلة في عدد المساجد التي بلغت وفقا "لعبدالله علي النعيم" [٧، ص ٢٨] إلى أكثر من ألف مسجد وجامع في عام ١٤٠٣هـ، بينما كان عددها قبل ست سنوات ٤٥٠ مسجداً، إلا أن المهم ليست الزيادة في حد ذاتها وإنما في نمط تناسب توزيعها على الأحياء.

وعلى أية حال فإن كثرة المساجد في أحياء معينة، وندرتها أو انعدامها في أحياء أخرى أمر لا يخضع فقط لعوامل الكثافة السكانية والعوامل الاقتصادية وأعمار الأحياء، كما يشير إلى ذلك "غازي مكي"[٦، ص ٣٩-٤٢] في معرض بحثه عن استخدامات الأراضي في مدينة الرياض، وإنما يرجع أيضا في المقام الأول إلي البنية الاجتماعية لسكان الحي نفسه. فكلما كان سكان الحي أكثر تجانسا وعلى وجه الخصوص في اعتبارات الموطن الأصلي والعلاقات القرابية ازداد عدد المساجد بشكل ملحوظ، والعكس صحيح. فتجانس السكان في تلك الاعتبارات أمر يترجم نفسه في وجود عدد من التنظيمات الاجتماعية التي تخدم وتلبى حاجات الأفراد النفسية والاجتماعية. وما وجود المساجد وغيرها من التنظيمات الأخرى كدورية الجيران أو الحارة إلا مظهرين من أبرز تلك المظاهر التنظيمية، ففي أغلب الظن لا تتم عملية بناء المسجد إلا عن طريق تعاون أفراد الحي المتجانسين و الأهداف المشتركة فيما بينهم في مطالبة الجهات ذات الاختصاص بتوفير مثل تلك الخدمة أو في تحمل تكاليف أعباء عملية الإنشاء بأنفسهم. أما في الأحياء ذات السكان غير المتجانسين في تلك الاعتبارات أو دائمي الترحال والتنقل فإنه يتوقع أن لا يوجد فيها ذلك النوع من التعاون والتكاتف بين أفرادها، وما قلة المساجد أو ندرتها في تلك الأحياء إلا انعكاسا وترجمة لذلك.[٨، ص:٧٤-٧٧]

الهدف

وفي ضوء ما تقدم فإن هذه البحث يرمي بادئ ذي بدء إلى الوقوف على مدى توزيع المساجد من حيث انتشارها وكثرتها أو انحسارها وندرتها في أحياء مدينة الرياض، ومن ثم التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضرية والبيئية التي تمخض عنها هذا التوزيع.

أهمية البحث

يعتبر الدين الإسلامي من أهم عوامل الثبات والتوازن والاستقرار الاجتماعي في المجتمع السعودي. ففي ضوء الدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وبمؤازرة الإمام محمد بن سعود، وباستجابة أفراد المجتمع وشرائحه لهذه الدعوة الإصلاحية انبثق هذا المجتمع. وظل الدين منذ ذلك الحين يشكل المحور الأساسي الذي يوجه كافة الاعتبارات التشريعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وتعمق ذلك الدور بشكل أكثر بروزاً في المرحلة الثالثة للمجتمع السعودي، فبعد استتباب الأمن وتحول المجتمع من دولة تقوم على الاقتصاديات البسيطة إلى دولة تتربع على نصيب هائل من الثروة النفطية، سارعت الدولة بتطبيق خططها التنموية الطموحة التي انطلقت من المبادئ الإسلامية، وكان من ثمرة ذلك انتشار مراحل التعليم العام للذكور والإناث في كافة المراحل وكافة أجزاء المجتمع مدناً وقرىً وهجراً، وانتشار الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة في كافة القطاعات في عدد كبير من المراكز الحضرية بالمجتمع، وفي كل الأحوال حظيت العلوم الدينية والعلوم الأخرى المرتبطة بها بنصيب الأسد من الخطط الدراسية في تلك المراحل مما عمق ويعمق الالتزام بالدين الإسلامي لدى شرائح المجتمع المختلفة. ولم تمض عقود طويلة إلا وقد أتت هذه الجهود التنموية ثمارها على كافة المستويات، وبدا الناس وهم يعيشون في مجتمع ينعم بالاستقرار والتجانس الفكري، في مجتمع جمع بين الأصالة والمعاصرة، ومجتمع انطلق من معطيات أمته الدينية والثقافية ليتفاعل مع معطيات العصر. وانعكس كل ذلك بلا شك على الكثير من خصائص المجتمع وظواهره. وما ظاهرة توزيع المساجد إلا أحد تلك الأمور. فقوة المشاعر الدينية لدى الناس انعكست على البنية الحضرية التي يعيشون فيها، فإقامة المنشآت السكنية والتجارية والصناعية في الغالب لا تحدث بمعزل عن إنشاء المساجد. كما أن إنشاء المساجد لم يتم فقط عن طريق مؤسسات القطاع الحكومي العام المعنية رسمياً بذلك، بل إن جزءاً كبيراً من إنشاء المساجد يتم عن طريق الأفراد والمؤسسات الخيرية في المجتمع. ولعل ذلك ما يفسر – ولو جزئياً – كثافة المساجد في بعض الأحياء السكنية وتقلصها في البعض الآخر. وفي ضوء ذلك يمكن أن تتجلى أهمية هذا البحث العلمية في محاولته الكشف عن العوامل التي تقف وراء توزيع المساجد في المجتمعات الحضرية الإسلامية بشكل عام، والمجتمع الحضري لمدينة الرياض بشكل خاص، لاسيما أن المعرفة العلمية الحالية تجاه هذا الموضوع محدودة نظراً لندرة الدراسات التي قامت لبحثه. أما على المستوى التطبيقي، فيمكن القول بأن الوقوف على نمط توزيع المساجد في المدينة ومعرفة الظروف والعوامل التي أفرزت ذلك أمر سيساعد – بلا شك – المخططين والجهات المعنية، وفي مقدمة ذلك وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الشؤون البلدية والشئون القروية على الاستفادة مما ستنتهي إليه الدراسة من نتائج بهذا الخصوص، كما سيوجه عملية إنشاء المساجد من خلال تحديد الأحياء التي تعاني من قلة المساجد بها.

تساؤلات البحث

في ضوء ما تقدم، فإن هذا البحث يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة المحددة الآتية:

- إلى أي مدى تتوزع المساجد في مدينة الرياض؟

- هل تختلف معدلات المساجد في أحياء مدينة الرياض؟
- إذا كانت أحياء مدينة الرياض تختلف في معدلات المساجد بها، فما هي العوامل والظروف التي أفرزت ذلك الاختلاف، وما أهم تلك العوامل والظروف؟

مفاهيم البحث

هناك مفهومان أساسيان في هذا البحث يتمثلان في كل من "توزيع المساجد" و"العوامل المرتبطة بهذا التوزيع". أما المفهوم الأول فنقصد به على وجه التحديد اختلاف الأحياء السكنية وتباينها في عدد المساجد بها، أي كثرتها وانتشارها في أحياء معينة وندرتها وتقلصها في أحياء أخرى. أما المفهوم الثاني فيعني أن هذا الاختلاف والتباين في توزيع المساجد على أحياء مدينة الرياض ما هو إلا نتيجة لعدد من العوامل والظروف التي يعود جزء منها إلى الخصائص الحضرية المحضة للحي نفسه من مثل عمر الحي، وبعده أو قربه من مركز المدينة، ومستوى أسعار الأراضي به ونحو ذلك، كما يعود ذلك في الغالب إلى الخصائص المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، واعتبارات المواطن الأصلية للأفراد المقيمين بتلك الأحياء. وتجدر الإشارة هنا أن هذا البحث سينطلق من مبدأ تعددية العوامل المفرزة لتوزيع المساجد ولذا سيقوم هذا البحث على استخدام العديد من المتغيرات التي تعكس تلك العوامل والظروف، مما سيساعد على الكشف بشكل مباشر عن ما للبناء الاجتماعي والحضري للحي أو جماعة الجوار من دور في فهم ظاهرة توزيع المساجد في المدينة.

الإطار النظري للبحث

سنقوم هنا بمحاولة تقصي أدبيات علم الاجتماع التي يمكن أن تلقي المزيد من الأضواء على العلاقات التي تنطوي عليها تساؤلات البحث. كنظريات ودراسات علم الاجتماع التنظيم والإيكولوجيا الإنسانية وعلم الاجتماع الديني ومدرسة التحديث ذات الصلة بالموضوع. ومن الجدير بالذكر أن اهتمامات الباحثين في علم الاجتماع والعلوم السياسية بدراسة علاقة الدين بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد تزايدت بشكل ملحوظ منذ العقدين الماضيين، وذلك انعكاسا لظهور العديد من الصحوات والأصوليات الدينية في عدد كبير من دول العالم. وسنقوم ما أمكن بالاستفادة من هذه الأدبيات والدراسات السابقة فيما يخدم موضوع البحث. كما تحسن الإشارة إلى أن الدراسات العربية في هذا الموضوع تعاني من الندرة والقلة، وما يوجد بهذا الخصوص حسب علم الباحث لا يتمثل إلا في الإشارات البسيطة التي ترد في بعض الدراسات في معرض الحديث عن قضايا أخرى.

فإنه لفهم العلاقة بشكل محدد بين توزيع المساجد على أحياء مدينة الرياض وبين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحضرية للبناء الاجتماعي لتلك الأحياء المرتبطة بهذا التوزيع، فإنه يمكن تقصي هذه العلاقة في ضوء عدد من المداخل التي يمكن الاستعانة بها لفهم تلك العلاقة، وهي كل من مدخل علم اجتماع التنظيم ومدخل النسق الإيكولوجي ومدخل علم الاجتماعي الديني الخاص بتحليل ظاهرة التدين على مستوى الأفراد والجماعات.

أما مدخل علم الاجتماع التنظيمي، فإنه يمكن أن يقدم صورة محددة عن توزيع المساجد على الأحياء السكنية، إذا ما نظر إلى المساجد على أساس أنها تمثل جزأً أو نمطاً من آليات التنظيم الاجتماعي الحضري. بل إنه من السهولة بمكان اعتبار المساجد في البيئة الإسلامية أحد وأبرز مقومات التنظيم الاجتماعي، فالتقاء المسلمين فيها خمس مرات محددة على مدار اليوم والليلة لأداء الصلوات، يعبر عن الأهمية التنظيمية التي يقوم بها المسجد في المجتمع المسلم، والتي من السهولة ملاحظتها في تأثر أنشطة الحياة اليومية الروتينية للمسلمين من اجتماعية واقتصادية ونحوها بأوقات الصلوات. ومن هذه الزاوية يعبر المسجد عن بنية اجتماعية تنظيمية. وإذا صح هذا الافتراض فإنه يمكن استعارة مدخل علم اجتماع التنظيم لتفسير التغيرات التي تطرأ على هذه البنية من حيث التنوع والتعدد ونحو ذلك. ففي هذا المدخل، يعتبر التغير في البناء التنظيمي للمجتمع المحلي نتيجة للتغير في حجم المجتمع المحلي وبعض خصائصه الأساسية كدرجة التعقد والتجانس ونحو ذلك. فبشكل عام، تشير أدبيات علم اجتماع التنظيم إلى أن بنية المنظمات الاجتماعية (Social organizational structure) - سواء كانت هذه المنظمات رسمية كبيروقراطية الدولة أو المؤسسات الاجتماعية التربوية أو الصحية ونحو ذلك، أو طوعية كالمؤسسات الدينية (المساجد) أو الخيرية كجمعيات البر والإحسان ونحو ذلك - تتطور وتتغير باختلاف تلك المنظمات ذاتها في حجمها وتقسيم العمل بها وغير ذلك من الخصائص البنائية. وبهذا الصدد يذكر "ديزلير"[٩، ص ٧٩] أن هناك ارتباطاً بين الحجم والبنية التنظيمية في المنظمات الاجتماعية. فتقسيم العمل كما يظهر في تعدد الأقسام والمستويات يتقدم بشكل واضح في التنظيمات الكبرى، كما أن الحجم ينتج عنه مزيد من اللامركزية. كما انتهى "هال" [١٠، ص ١٢٩] في مراجعته للأدبيات المتعلقة بمحددات البناء التنظيمي للمنظمات إلى القول بأن المدخل الأكثر دقة وحذراً، هو ذلك الذي يأخذ في الاعتبار بجميع المحددات البنائية التي حصرها في كل من الحجم والتكنولوجيا والبيئة والاختيار في تفسير بناء المنظمات. ووفقاً لهذا المدخل فإن توزيع المساجد في الأحياء السكنية بمدينة الرياض، - باعتبار المساجد تمثل البنية التنظيمية الاجتماعية للأحياء السكنية - يخضع لعدد من العوامل كحجم السكان ومدى تجانسهم، كما أن مفهوم "اللامركزية" في البنية التنظيمية يمكن أن يتحدد هنا أو يتمثل في تعدد المساجد في الحي السكني الواحد بالزيادة في حجم سكانه وتنوع خصائصهم الإقليمية والديموغرافية.

أما مدخل النسق الإيكولوجي (Ecosystem Approach) فيمكن أن يقدم إطاراً لفهم العلاقة بين توزيع المساجد في الحي ومحددات هذا التوزيع، ويقترب هذا الإطار كثيراً من إطار مدخل علم اجتماع التنظيم، نظراً لاعتماد كل منهما على فكرة النسق التي تفترض عند تطبيقها على الوحدات الاجتماعية الكبرى (Social Aggregate Unit of Analysis) أن أي تغير في أحد الأنسقة الفرعية للوحدة ينجم عنه تغير في الانسقة الأخرى. ويتم تفسير الظواهر وفقاً لهذا المدخل من خلال معالجة أي ظاهرة في ضوء العلاقات المتداخلة بين أربعة أبعاد محددة هي: البيئة، السكان، التكنولوجيا، والتنظيم الاجتماعي. فيتم تحديد الظاهرة المقصودة دراستها في إطار أحد الأبعاد الأربعة وذلك باعتبارها متغيراً تابعاً للأبعاد الثلاثة الباقية.[١١، ص١٤-١٥] ووفقاً للافتراض السابق، الذي تم في ضوئه اعتبار المساجد رمزاً أو تعبيراً عن البنية التنظيمية الاجتماعية للأحياء السكنية، يمكن ردّ

الاختلاف بين الأحياء في مدى انتشار المساجد أو تقلصها في الأحياء السكنية، إلى الاختلاف بين تلك الأحياء السكنية في حجم سكانها وطبيعة بنية الحي ذاتها ومستوى التقنية بها.

أما المدخل الثالث فهو ما يمكن تسميته بمدخل علم الاجتماع الديني الخاص بتحليل ظاهرة التدين على مستوى الأفراد والجماعات. وينطلق هذا المدخل من محاولة النظر إلى الاختلافات في توزيع المساجد في الأحياء السكنية (على اعتبار أن انتشارها في الحي يعني أن الحي متميز بمستوى عالٍ من التدين والعكس صحيح) في ضوء المتغيرات التي كشفت دراسات علم الاجتماع عن أهميتها في اختلاف درجات التدين على مستوى الأفراد. ويمكن حصر هذه المتغيرات بشكل عام في كل من متغيرات التباين الاجتماعي social differentiation التي تشمل كلاً من الملكية، والطبقة، والمهنة، وطبيعة العلاقات من حيث كونها أولية أو ثانوية، والسن، ونحو ذلك من المتغيرات التي أوضحت العديد من الدراسات أهميتها في فهم مستوى الالتزام الديني لدى الأفراد وصور التعبير الديني لديهم. وبهذا الصدد يذكر "واتش"[١٢، ص ٢٦٨] أن أشكال التعبير الديني تتنوع مع ازدياد تأثير عملية التباين الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والمهني على الاتجاهات الدينية في المجتمع البدائي أكثر مما يعتقد، ومن الممكن دراسته بشكل أكثر إثارة في الحضارات العليا. فعندما يصبح التخصص أكثر شدة وعندما تتشكل التجمعات المحددة وفقاً للثروة والطبقة فإن كلا من التصورات والمؤسسات والعادات الدينية داخل كل طبقة مختلفة في المجتمع تأخذ في الاختلاف والتنوع بدرجة واضحة.[١٢، ص ٢٥١] وبشكل أكثر تحديداً، يشير "واتش" إلى أن الدين الموضوعي أو الهادف Objective Religion هو الذي يتأثر بالفروق الاجتماعية في المهنة والطبقة والملكية. ولكن هذه الفروق لا تؤثر مباشرة في الدين الذاتي Subjective Religion أو الخبرة الدينية للشخص.

وقد ناقش "ماكس" فيبر مسألة الأهداف المحددة التي يتم تحقيقها بواسطة الأديان المختلفة في الطبقات المختلفة. ويرى بشكل عام أن الجماعات المحظوظة اقتصاديا بفضل وضعهم الاجتماعي، هم دائماً أقل ميلاً للشعور بالحاجة إلى الخلاص والنجاة (Salvation)، واهتمامهم بالدين إنما هو لمجرد إضفاء الشرعية على أوضاعهم الاجتماعية وتبرير تصرفاتهم.[١٢، ص ٢٣٦]

ومن المتغيرات التي كشفت الدراسات عن أهميتها في تحديد الالتزام الديني لدى الأفراد، ما يتعلق بطبيعة العلاقات التي تربط الفرد بالآخرين. ومن ذلك ما كشفت عنه دراسة "روزين"[١٣] من اختلاف الالتزام بالعبادات والطقوس الدينية لدى الشباب باختلاف ذلك الالتزام لدى الوالدين وجماعة الرفاق. حيث أوضحت أن جماعة الرفاق أكثر تأثيراً من الوالدين على الالتزام الديني لدى الشباب. كما كشفت عن أن مستوى الالتزام الديني لديهم يزداد عندما يكون الوالدان وجماعة الرفاق كلهم ملتزمين دينياً في حين تقل درجة هذا الالتزام بشكل ملحوظ عندما يكونون غير ملتزمين دينياً.

ومن هذه الدراسات ما أوضح أهمية العمر في الاهتمام بالبرامج الدينية، فقد كشفت دراسة "لزيرفيلد وروزيبنبرج"[١٤، ص ١١٧] أن كبار السن أكثر استماعاً لبرامج الراديو الدينية مقارنة بصغار السن، كما أوضحا أن ذلك يعود إلى المستوى التعليمي المنخفض لدى كبار السن مقارنة بالمستوى التعليمي المرتفع نسبياً لدى صغار السن مما يدل على ارتباط التعليم عكسياً بالاهتمام بالبرامج الدينية في الراديو.

ويتفق مع هذه التصورات ما هو معروف عن نظرية التحديث ونظرتها للعلاقة بين قوى التحديث في المجتمع والدين، حيث يرى أنصار هذه النظرية من علماء الاجتماع بأن قوى التحديث في العصر الحديث قد قللت من أهمية الدين كمؤسسة اجتماعية وذلك كما يبدو في الواقع الحياتي الفعلي للأفراد كظهور الفردية وضعف التمسك بالتعاليم والممارسات الدينة ونحو ذلك.[١٥، ص ٣] وفي ضوء هذا التصور من الممكن أن نتوقع نوعاً من التوزيع للمساجد في الأحياء يتناسب بشكل عكسي مع درجة التحديث في الحي نفسه، وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن الأحياء ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا في ضوء هذا التصور يتوقع أن تكون ذات معدلات منخفضة من المساجد في حين أن الأحياء السكنية ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا يتوقع أن ترتفع معدلات المساجد بها.

ومن الاتجاهات البحثية الحديثة في علم الاجتماع الديني، ما يتعلق بدراسة ظاهرة الأصولية الدينية، فباعتبارها شكلاً من أشكال الالتزام والتمسك الديني – وإن كان يُنظَرُ إليها من زوايا مختلفة كشكل من الالتزام الديني المبالغ فيه أو المبطن أو الموجه سياسياً –، فإن نتائج تلك الدراسات حول محددات هذه الظاهرة التي يمكن ملاحظتها على مستوى الأحياء السكنية، يمكن استثمارها والتوسع فيها لتفسير العلاقة بين خصائص البناء الاجتماعي وتوزيع المساجد في الأحياء السكنية. ومن تلك المحددات ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والحراك السكاني. فقد كشفت دراسة "جبريل ومشاركيه" [١٦، ص ٤٣٣-٤٣٧]، عن أن الأصوليين ينتمون إلى الأجزاء الأقل نمواً وتمدناً من المجتمعات وينحدرون من سكان الريف ومن الأجزاء الأكثر فقراً من المدن والسكان الأقل تعليماً ومن الطبقات الاجتماعية المحرومة اقتصادياً والمحرومين من التنمية الاجتماعية والتحسن المعيشي. كما أوضحت أن الحراك السكاني المتمثل في الهجرات الأساسية صار لها نتائج مهمة على تطور الأصولية الدينية. ويتفق مع هذا ما سبق أن كشفت عنه دراسة "بريتون" [١٧، ص ١٩٣-٢٠٥] التي وجدت أنه كلما زاد عدد أماكن العبادة (الكنائس) في المجتمع المحلي (community) ارتفعت نسبة من علاقاتهم الشخصية (Interpersonal Relation) تتركز أو تتم داخل الجماعة أو الطائفة العرقية التي ينحدرون منها. كما أوضحت دراسة "جبريل ومشاركيه" نفسها [١٦] أن للبنية الإقليمية والطائفية للمجتمع ومدى تجانسه أو اختلافه ومدى تميز الفواصل الإقليمية آثاراً ودلالات على تطور الأصولية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات في علم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع الحضري والتنظيمي التي يمكن استثمار نتائجها لتأسيس العلاقة بين خصائص البنية الاجتماعية للحي السكني ومدى توزيع المساجد فيه. ولكن ما انتهت إليه بشكل عام يتمحور في غالبيته حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والأسرية التي تمت الإشارة إليها. ولذا فإننا سنكتفي بهذا القدر الذي نعتقد أنه يقدم قاعدة نظرية يمكن الانطلاق منها في تحديد العوامل المرتبطة بتوزيع المساجد على الأحياء السكنية والتي يمكن تصنيفها في كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي للحي والبعد الايكولوجي أو البيئي.

الدراسات السابقة عن المساجد

تناولت العديد من الدراسات موضوع المساجد من زوايا تخصصية مختلفة. ويمكن تصنيف هذه الدراسات بشكل عام في ثلاث فئات، أولها الدراسات الشرعية التي تهتم بالأحكام الشرعية الخاصة ببناء المساجد وآدابها، ويدخل ضمنها الدراسات الدعوية ودراسات الثقافة الإسلامية التي تتناول المساجد باعتبارها مراكز إشعاع وتواصل لنشر الدين الإسلامي وتعاليمه مثل دراسات "الوشلي والداوي." [١٨]، [١٩]، [٢٠] وثانيها الدراسات المعمارية التي تدور حول الجوانب المعمارية وفنون العمارة الإسلامية في المساجد مثل دراسة "مؤنس".[٢١] وثالثها الدارسات الجغرافية ودراسات التخطيط الحضري التي تهتم بدراسة التوزيع المكاني للمساجد باعتبارها نمطاً من أنماط الخدمات الدينية. ويتم التركيز في الدراسات الجغرافية بشكل خاص على مواقع المساجد وتوزيعها في الأحياء السكانية ومدى قربها أو بعدها عن أماكن إقامة جمهور المصلين مثل دراسة "الغامدي" [٢٢] ودراسة "الجار الله والحريقي".[٢٣]

وقد تمخضت الدراسات من النوع الثالث عن العديد من النتائج ذات الأهمية الخاصة لهذه الدراسة الحالية تتعلق على وجه الخصوص بمدى توزيع المساجد، والمسافة بين المساجد وجمهور المصلين ودور سكان الأحياء السكنية في تعمير وإنشاء المساجد والأمور التي يجب مراعاتها عند بناء المساجد ونحو ذلك.

أما يتعلق بتوزيع المساجد، فقد أوضحت دراسة "الغامدي" أن أحياء مكة المكرمة تتفاوت في عدد المساجد، فبينما تقل المساجد في بعض الأحياء، إلا أنه لوحظ زيادتها بشكل بارز في أحياء أخرى، كما يذكر "الغامدي" أن الأحياء القديمة كانت تتمتع بكثرة تعدد المساجد وعلل ذلك بأن "مجال نمو تلك الأحياء كان بطيئاً مما كان يساعد على اختيار مواقع متوسطة للأحياء حسب الطلب عليها."[٢٢، ص ٣٥] كما أشارت دراسة "الجار الله والحريقي" إلى أن هناك تبايناً في أنماط توزيع المساجد مما يؤكد عدم التجانس بين الأحياء السكنية في الدمام في مدى توزيع المساجد بها، كما يؤكد ذلك وجود خلل في البنية الحضرية لمدينة الدمام من هذه الزاوية – والذي يكاد يكون موجوداً حسب توقع الباحثَين في معظم المدن الإسلامية المعاصرة، نتيجة للنمو السريع الذي تعرضت له الكثير من مدن العالم الإسلامي، وافقدها معالمها الإسلامية وأهمها المساجد.[٢٣]

أما المسافة بين المسجد وأماكن إقامة جمهور المصلين، فقد كشفت تلك الدراسات عن تباين شديد في هذا البعد، فقد أوضحت دراسة "الغامدي" أن أكثر من ثلث عينة دراسته يقيمون على بعد ١٠٠متر عن المساجد التي يرتادونها للصلاة، وتأخذ هذه النسبة في الانخفاض تدريجياً، وذلك من ١٧,٣ لمن تبعد منازلهم عن المساجد التي يؤدون فيها الصلاة نحو ١٠٠ إلى ٢٠٠ متر، إلى نحو ١,٦ لمن تبعد منازلهم عن المساجد التي يؤدون فيها الصلاة نحو ٧٠٠ إلى ٧٩٩ متر. (الغامدي، ١٤٠٦، ص: ٢٧-٢٩) من هذه النتائج يتضح بشكل عام أهمية المسافة في ارتياد المساجد، فكلما كثرت المساجد في الحي تقلصت المسافة بين منازل جمهور المصلين وبين المساجد مما يؤدى إلى كثرة ارتياد المساجد.

كما كشفت دراسة "الجار الله والحريقي" عن وجود تفاوت حاد في كل من معدل المسافات الفعلية الفاصلة بين المساجد تتراوح ما بين ٨٣ و٦٠٠ متر، ومعدل المسافات التي يقطعها جمهور المصلين للوصول إلى المساجد المحلية (مساجد الأوقات) تتراوح ما بين ٤٢ و٣٠٠ متر. وكذلك تفاوت حاد في عدد السكان المخدومين بكل

مسجد تتراوح ما بين ٣٥٦ و ٣٣٣٩ نسمة. كما وجدا أن العلاقة بين عدد المساجد وكل من المسافة التي يقطعها جمهور المصلين إلى المساجد، والمساحة المغطاة من قبل المساجد علاقة عكسية بلغت ٠,٥٨- و ٠,٦٠- على التوالي.[٢٣]

ومن النتائج التي كشفت عنها تلك الدراسات مما له أهمية خاصة للدراسة الحالية ما يتعلق بدور سكان الحي في إنشاء المساجد، فقد كشفت دراسة "الغامدي" عن أن معظم المساجد التي شملتها دراسته قد بنيت من قبل أهل الخير حيث تشكل المساجد من هذا القبيل نحو ٦٨ في حين أن ٣٢ من المساجد قد تولت الحكومة إنشاءها، الأمر الذي يكشف عن الدور الإيجابي والتطوعي الذي يقوم به السكان القادرون في تعمير المساجد مما ينعكس بالضرورة على تباين الأحياء السكنية في وفرة المساجد بتباين الأحياء ذاتها في الخلفية الدينية والثقافية لسكانها.

كما كشفت دراسة "الجار الله والحريقي" [٢٣] عن عدم وجود علاقة بين عدد المساجد بالحي وحجم السكان المخدومين بالدمام إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ٠,٠٣+ فقط، الأمر الذي جعلهما يؤكدان أن توزيع المساجد في مدينة الدمام لا يعكس توزيع الكثافة السكانية.

ومن الملاحظ أن هذه الدراسات بشكل عام لم تضع في حسبانها الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الأحياء من جانب وأنماط استخدامات الأراضي من جانب آخر لتفسير اختلاف الأحياء في توزيع المساجد بها وهو ما تحاول الدارسة الراهنة التركيز عليه.

فرضية البحث

من الممكن في ضوء ما تمت مناقشته من مداخل نظرية ودراسات سابقة وفي ضوء الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع السعودي صياغة فرضية هذا البحث على النحو الآتي: (يتأثر معدل المساجد لكل ألف وحدة سكنية عكسيا بالمتغيرات الاقتصادية التي تعكس أوضاعا اقتصادية مرتفعة وبالمتغيرات الإيكولوجية التي تعكس استخدامات الأراضي، في حين تتأثر طرديا بالمتغيرات الاجتماعية التي تعكس الترابط والتماسك الاجتماعي، وبالمتغيرات الاقتصادية التي تعكس أوضاعا اقتصادية متدنية، وبالمتغيرات الايكولوجية التي تعكس أوضاعا حضرية متدنية).

ولمزيد من الإيضاح للتبرير النظري لهذه الفرضية، يمكن القول فيما يخص العلاقة العكسية بين معدل المساجد لكل ألف وحدة سكنية بالحي وبين المتغيرات الاقتصادية التي تصور أوضاعا اقتصادية مرتفعة، ومتغيرات استخدامات الأراضي، أن الأساس في هذا التوقع يعود إلى ما سبق الوقوف عليه في إطار الدراسة النظري، خاصة تلك التصورات التي تؤكد وجود علاقة عكسية بين التدين على مستوى الأفراد وبين ارتفاع مستوياتهم الاقتصادية، فارتفاع المستوى الاقتصادي للأفراد المقيمين بالحي من هذا المنطلق يترتب عليه قلة المساجد في ذلك الحي. كما أن كثرة الاستخدامات غير السكنية للأراضي كالاستخدام التجاري والصناعي ونحوه ينعكس بالضرورة على ارتفاع أسعار الأراضي مما يشكل عقبة أمام إنشاء المساجد في تلك الأحياء. وإذا وضعنا في الاعتبار أن غالبية المساجد تنشأ في الغالب بجهود تطوعية، كما أكدت على ذلك دراسة "الغامدي" السالفة الذكر، فإنه من الممكن

- والأمر كذلك - إدراك مدى تناقص المساجد في تلك الأحياء التي تنتشر فيها الاستخدامات غير السكنية من جانب والأحياء التي يرتفع فيها المستوى الاقتصادي للأفراد، حيث تكون النزعة الفردية والاهتمام بالمصالح الاقتصادية في طليعة اهتمامها الأمر الذي ينعكس بالضرورة على قلة المساجد في تلك الأحياء.

أما الأحياء السكنية التي تتميز بانخفاض المستوى الاقتصادي للأفراد المقيمين بها، فإنه من المتوقع ارتفاع معدل المساجد بها وذلك لانخفاض أسعار الأراضي بها من جهة ولكونها أحياء قديمة من جانب آخر. فمن المعروف أن الأحياء القديمة -كما أشار إلى ذلك "الغامدي" - تتميز بكثرة المساجد بها، كما أن انخفاض المستويات الاقتصادية للأفراد المقيمين بها من جانب آخر - وفقا لمقولة نظرية التحديث - ترتبط بقوة النزعة الجماعية بدلا من النزعة الفردية مما يتجسد في كثرة المساجد في الأحياء السكنية من هذا القبيل.

ومن الأمور التي أخذت في الاعتبار في الفرضية، الخصائص الاجتماعية لسكان الحي التي تعبر عن مدى التجانس والتماسك الاجتماعي بين الأفراد (مثل غلبة الجنسية السعودية على سكان الحي، ارتفاع نسبة المتزوجين، قوة الترابط بين سكان الحي، تجانس سكان الحي ونحو ذلك) فتميز الأحياء السكنية بهذه الخصائص يجسد نفسه في ارتفاع معدلات المساجد بها.

الإجراءات المنهجية للبحث

وحدة التحليل: وتتمثل في الحي السكني، فعلى مستوى هذه الوحدة سيتم قياس معدلات كثافة المساجد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والحضرية للأحياء.

مجتمع البحث: باعتبار الحي وحدة للتحليل في هذه الدراسة، سيتكون مجتمع البحث من الأحياء السكنية في مدينة الرياض التي بلغ عددها وفقا لخريطة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - التي اعتمد عليها في مسح الهيئة لعام ١٤٠٧هـ وعام ١٤٠٩هـ- نحو ٨٥ حيا سكنيا.[٢٤] ومن الجدير بالذكر أن عدد الأحياء في مدينة الرياض يتجاوز حاليا نحو ١٥٠ حيا، إلا أن الدراسة الراهنة ستقتصر على ٦٥ حيا، وهي الأحياء التي توفرت عنها بيانات يمكن الاعتماد عليها لاختبار فرضية البحث. أما الأحياء التي لم تتوفر عنها بيانات وعددها ثمانية أحياء سكنية فقد استبعدت نظرا لأن هذه الأحياء لم تظهر إلا بعد عام ١٤٠٩هـ، لذا فإنها لم تشملها المسوح التي استقيت منها بيانات هذا البحث. وبهذا يبقى من هذه الأحياء ثلاثة وسبعون حيا. وحتى تتطابق بيانات مسح الهيئة العليا لتطوير الرياض وبيانات المسوح الأخرى التي استخدم جزء من بياناتها في هذه الدراسة -كما سيتضح ذلك لاحقا - قد تم دمج بعض الأحياء المتجاورة باعتبارها مسميات فرعية مثل حي النسيم الغربي والنسيم الشرقي اللذين دمجا في مسمى واحد هو حي النسيم، وهكذا مع بقية الحالات المشابهة. وقد ترتب على هذا الإجراء أن أصبح عدد الأحياء السكنية التي شملتها الدراسة ٦٥ حيا، تشكل نحو ٨٩٪ حيا سكنيا من مجموع الأحياء السكنية بمدينة الرياض حتى عام ١٤٠٩هـ.

متغيرات البحث: يمثل معدل توزيع المساجد المتغير التابع في هذا البحث، فعلى مستوى كل حي، تم احتساب هذا المعدل الذي يعكس عدد المساجد لكل ألف وحدة سكنية بالحي.

أما المتغيرات المستقلة في هـذا البحث فقد صنفت في ثلاث فئات: الأولى متغيرات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل في الأولى: نسبة الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال شهريا من مجموع الأسر المقيمة في الحي، معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية الأجنبية من مجموع الأسر المقيمة في الحي، وسيط دخل الأسرة في الحي، وسيط دخل الفرد في الحي، نسبة العمالة النسائية في الحي، معدل التزاحم (عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية في الحي)، وسيط سنوات التعليم في الحي، نسبة العاملين في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية في الحي، نسبة المساكن التي يقيم بها مالكوها في الحي، نسبة العاطلين عن العمل في الحي، مؤشر التباين النوعي حسب الجنسية في الحي، مؤشر الترابط الاجتماعي في الحي. وقد تم قياس مؤشر التباين النوعي حسب الجنسية من خلال المعادلة التالية: (مؤشر التباين=(ك / ك-١) x (١-ن٢ Σ). حيث ك=عدد الجنسيات المقيمة في الحي، ١-ن٢ Σ=مجموع النسب المؤية لعدد الحالات في كل فئة بعد ضرب كل نسبة مؤية في نفسها. أما مؤشر الترابط الاجتماعي، فقد تم قياسه من خلال حساب عدد المساكن التي تقيم بها الأسر التي اختارت مساكنها في الحي لاعتبارات قرابية وعائلية إلى مجموع المساكن بالحي ثم ضرب الحاصل في مائة.

أما الفئة الثانية وهي متغيرات الخصائص الحضرية، فتشمل الآتي نسبة المساكن الشعبية في الحي، الكثافة السكانية في الحي، المسافة بين الحي وبين مركز المدينة (حي الديره)، نسبة الأسر التي مضى على إقامتها في الحي سنتان فأقل، نسبة الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق في الحي، حجم السكان السعوديين في الحي، حجم السكان غير السعوديين في الحي، وسيط العمر في الحي، نسبة الذكور المتزوجين في الحي، نسبة الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر في الحي، معدل الذكور إلى النساء في الحي.

متغيرات الخصائص الإيكولوجية وهي الفئة الثالثة، فتشمل النسب الآتية: نسبة المباني المستخدمة للأغراض التجارية في الحي، نسبة المباني المستخدمة للأغراض الصناعية في الحي، نسبة المباني المستخدمة للأغراض الزراعية في الحي، ونسبة المساكن التي يقيم بها شخص واحد في الحي.

بيانات البحث

تم تأمين بيانات هذا البحث من مصادر متعددة تتمثل في:

أ - بيانات شركة الكهرباء الموحدة عن استخدامات الأراضي لعام ١٤٠٦هـ، [٢٥] التي تشتمل على بيانات عن عدد المباني في كل حي مصنفة حسب نوع الاستخدام (سكني، تجاري، صناعي، حكومي، ديني – مساجد – ونحو ذلك.

ب- بيانات المسح الاجتماعي والصحي الذي أجرته وزارة الصحة عام ١٤٠٨هـ. [٢٦]

ج - بيانات المسح الاجتماعي الذي أجراه مركز أبحاث مكافحة الجريمة عام ١٤٠٧هـ. [٢٧]

ومن هذه البيانات، تم تكوين قاعدة بيانات تعكس البنية الاجتماعية والاقتصادية والحضرية والدينية للأحياء السكنية لامتحان فرضية البحث، إذ استخدمت عن طريق التجميع (Aggregation) البيانات الخاصة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والحضرية للأسر والأفراد لتعكس الخصائص ذاتها على مستوى الأحياء التي تقيم فيها تلك

الأسر، وذلك باستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية (لمزيد من المعلومات المفصلة عن طبيعة هذه البيانات وكيفية جمعها انظر. [٨، ص ١١٣ ٢٦ ، ص ١٨١-١٨٣]

أساليب التحليل الإحصائية

استخدمت في هذا البحث وسائل التحليل الوصفية كالمعدلات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لقياس متغيرات الدراسة ووصف التباينات فيها، كما استخدمت الإحصاءات الاستدلالية كمعاملات الارتباط والانحدار والمؤشرات الإحصائية المرتبطة بها للوقوف على العلاقات بين متغيرات الدراسة. وقد استخدم معامل الانحدار لتحديد آثار المتغيرات المستقلة في معدل المساجد، وذلك نظرا لأن هذا الأسلوب الإحصائي يحدد الآثار الخالصة (Net Effects) للمتغيرات المستقلة، حيث يحدد أثر كل متغير آخذا في الاعتبار وفي نفس الوقت آثار المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج الانحداري، مما يعزز الثقة بمصداقية النتائج.

النتائج والتحليل

سنقوم في البداية بمناقشة طبيعة متغيرات الدراسة بطريقة وصفية، وذلك للوقوف على مدى التباين والاختلاف بين الأحياء السكنية في هذه المتغيرات، وللتأكد من استيفاء هذه المتغيرات للافتراضات اللازمة لاستخدامها في تحليل الانحدار. ففيما يتعلق بمعرفة مدى التباين والاختلاف بين الأحياء السكنية، يلاحظ عموما من خلال (جدول١) أن الأحياء السكنية تختلف فيما بينها اختلافا واضحا في جميع هذه المتغيرات كما هو واضح من قيمة الانحراف المعياري، مما يعني عدم تجانس الأحياء السكنية في الخصائص التي تعكسها متغيرات الدراسة. ويبلغ هذا الاختلاف أشده في عدد كبير من المتغيرات المستقلة التي تفوق فيها قيم الانحراف المعياري قيم المتوسط، كما هو الحال بالنسبة لنسبة الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ثلاثة آلاف ريال، وللكثافة السكانية، ولنسبة المباني المستخدمة للأغراض التجارية على سبيل المثال، الأمر الذي يثير مسألة صلاحية هذه البيانات لاستخدامها في تحليل الانحدار الذي يفترض التوزيع الطبيعي للمتغيرات. وللتأكد من مدى توفر الافتراضات، تم احتساب قيم كل من المتوسط والوسيط والمنوال وقيم (كورتوسيس) والالتواء التي أكدت بشكل واضح عدم توفر افتراض التوزيع الطبيعي في عدد من المتغيرات التي تكون قيم كل من المتوسط والوسيط والمنوال لكل منها مختلفة اختلافا كبيرا. كما أن قيم كل من (كورتوسيس) والالتواء التي تكون كبيرة في هذه الحالة تؤكد عدم توفر افتراض التوزيع الطبيعي للمتغير. ومن الجدير بالذكر، أنه عندما تكون تلك القيم متقاربة كما هو الحال مع وسيط دخل الفرد في الحي، فإن ذلك دليل على توزع الأحياء السكنية بالنسبة لدخل الفرد توزعا طبيعيا. كما أن قيم كل من (كورتوسيس) والالتواء تميل إلى الصغر لتؤكد توفر ذلك الافتراض في المتغير المقصود. وحتى نتمكن من استخدام تلك المغيرات في تحليل الانحدار كان لا بد من إخضاعها للتحويل الإحصائي (Statistical Transformation) وذلك لاستيفاء افتراض التوزيع الطبيعي. ولهذا تم تحويل بعض هذه المتغيرات عن طريق أخذ الجذر التربيعي للمتغير في

حالة كون التوائه طفيفا، أو عن طريق التحويل اللوغيرثماتي عندما يكون التواؤه متوسطا، أو عن طريق التحويل العكسي عندما يكون التواء المتغير شديدا كما هو موضح في الجدول المذكور.

وبعد هذا الإجراء تم الشروع في اختبار فرضية الدراسة –المتمثلة في "أن معدل المساجد في الأحياء يتأثر بصورة طردية بالمتغيرات الاجتماعية التي تصور الترابط والتماسك الاجتماعي، وبالمتغيرات الايكولوجية التي تعبر عن أوضاع حضرية متدنية، كما تتأثر تأثرا عكسيا بالمتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن أوضاع اقتصادية مرتفعة وبالمتغيرات الايكولوجية التي تعكس استخدامات الأراضي- وذلك من خلال معامل (بيرسون) للارتباط للكشف بصورة مبدئية عن العلاقة بين المتغير التابع وبين كل متغير من المتغيرات المستقلة كل على حده، ومن خلال تحليل الانحدار المعياري الذي نعول عليه هنا في اختبار فرضية الدراسة بشكل خاص لتحديد الأثر الخالص لكل متغير من المتغيرات المستقلة في معدل المساجد بعد الأخذ في الاعتبار بالمتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج (جدول ٢). وتجدر الإشارة هنا، أنه قد تم استخدمت طريقة الإدخال الجبري (Forced Entry) كأحد الطرق المستخدمة في تحليل الانحدار المتعدد بواسطة برنامج (SPSSPC). [٢٨، ص ١١٢-١١٣]

وبالتمعن في (جدول ٢) الذي يحتوي على نتائج معامل بيرسون للارتباط وتحليل الانحدار، وكذلك على اتجاه العلاقة المتوقع حسب فرضية البحث بين معدل المساجد وبين كل متغير من المتغيرات المستقلة، نلاحظ فيما يتعلق بمعامل بيرسون أن ثمانية عشر متغيرا من المتغيرات المستقلة قد جاء ارتباطها بمعدل المساجد حسب الاتجاه المتوقع في فرضية البحث، منها سبعة متغيرات ذات ارتباط طردي، وأحد عشر متغيرا ذات ارتباط عكسي. أما المتغيرات المتبقية وعددها تسعة متغيرات فقد جاء اتجاه علاقتها بالمتغير التابع مخالفا لما هو متوقع. وتجدر الإشارة إلى أن علاقة اثنين من المتغيرات المستقلة (وهما: نسبة المباني المستخدمة لأغراض صناعية، ونسبة المباني المستخدمة لأغراض زراعية) بمعدل المساجد دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١).

وعلى الرغم من أهمية معامل بيرسون في الكشف بشكل مبدئي ومبسط عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في البحث، إلا أنه لا يمكن التعويل عليه في إعطاء صورة متكاملة عن محددات معدل المساجد، وذلك لأن معامل بيرسون لا يقيس إلا العلاقة الثنائية، ولا يأخذ في الاعتبار علاقتها بالمتغيرات الأخرى. ولهذا الأمر، فإن تحليل الانحدار يعول عليه لتحديد الآثار الخالصة لكل متغير مستقل في المتغير التابع، حيث يتم تحديد علاقة كل متغير مستقل في المتغير التابع أخذا في الاعتبار بعلاقة المتغيرات الأخرى في النموذج.

وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار في (جدول ٢)، نلاحظ أيضا أن سبعة عشر متغيرا مستقلا من بين سبعة وعشرين متغيرا قد جاء تأثيرها في معدل المساجد وفقا لما هو متوقع في فرضية البحث، في حين جاءت المتغيرات العشرة المتبقية مخالفة لفرضية البحث (وهي: وسيط دخل الأسرة، ونسبة العاطلين عن العمل، ومؤشر الترابط الاجتماعي،ونسبة المساكن الشعبية، والكثافة السكانية، ونسبة المساكن التي يقيم بها مالكوها، ونسبة الأسر التي مضى على إقامتها في الحي سنتان فأقل، ونسبة الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق، وحجم الذكور البالغين عشر سنوات فأكثر، ونسبة المساكن التي يقيم بها شخص واحد).

الجدول رقم ١: بعض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات البحث

	المتوسط	الوسيط	المنوال *	الانحراف المعياري	كورتوسيس	الالتواء
الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال	15.846	12.5	0	18.869	5.376	1.897
معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية	19.197	12	0	21.361	-0.277	0.926
وسيط دخل الأسرة	6300.677	5800	5000	3562.391	15.509	3.038
وسيط دخل الفرد	4342.231	4000	4000	1843.787	2.059	0.762
العمالة النسائية	36.708	37.7	20	11.379	2.118	-1.008
عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	85.6	98.85	0	50.281	-0.706	-0.763
وسيط سنوات التعليم	8.838	9	9	2.851	1.538	-0.549
العاملين في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية	14.126	13.79	0	6.092	-0.339	-0.423
المساكن التي يقيم بها مالكوها	44.16	50	0	31.709	-1.328	-0.145
العاطلين عن العمل	20.732	17.57	0	19.528	4.933	1.909
مؤشر التباين النوعي حسيب الجنسية	0.995	1.03	1.05	0.135	47.141	-6.45
مؤشر الترابط الاجتماعي	25.59	27.78	0	20.553	-0.68	0.344
المساكن الشعبية	13.967	3.23	0	17.91	-0.349	1.033
الكثافة السكانية	6913.354	4981	6608	8317.641	8.451	2.601
المسافة من مركز المدينة (حي الديره)	9.528	8	8	6.467	0.736	0.906
الأسر التي مضى على إقامتها سنتان فأقل	33.554	35.29	0	23.604	0.041	0.246
الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق	2.138	1.59	0	2.68	3.548	1.838
حجم السكان السعوديين	11045.23	6621	0	14767.21	5.382	2.262
وسيط العمر	19.431	20	20	4.776	0.251	0.492
الذكور المتزوجين	57.628	60	60	16.369	3.326	-1.381
حجم الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر	14933.08	7950	2850	17744.04	3.916	1.982
معدل الذكور إلي النساء	108.8	102.56	100	31.417	10.014	0.655
حجم السكان غير السعوديين	7573.969	5082	0	10227.08	4.414	2.05
المباني المستخدمة للأغراض التجارية	26.783	5.612	0	75.547	41.475	6.057
المباني المستخدمة للأغراض الصناعية	2.318	0	0	10.952	42.497	6.264
المباني المستخدمة للأغراض الزراعية	0.445	0	0	3.336	63.736	7.976
المساكن التي يقيم بها شخص واحد	7.186	0	0	18.761	17.733	4.059
معدل المساجد لكل ١٠٠٠ وحدة سكنية	5.638	4.771	0	4.665	13:19	2.985

- القيمة صفر تعني قيما مفقودة (Missing Values)، هذا وقد عوضت في التحليل بقيم المتوسط وهو الإجراء الذي يتبع عادة في مثل هذه الحالات.

كما نلاحظ أيضا أن تسعة من المتغيرات المستقلة فقط قد أحرز المعامل الانحداري المعياري الخاص بكل منها المستوى المقبول في العلوم الاجتماعية من الدلالة المعنوية (Level of Significance) المتمثل في (٠,٠٥) فما دون، وتتمثل هذه المتغيرات في (وسيط دخل الأسرة، وعدد الأشخاص لكل غرفة سكنية، ونسبة المساكن الشعبية، والمسافة من مركز المدينة، وحجم السكان السعوديين، وحجم الذكور البالغين ١٠ سنوات فما فوق، ونسبة المباني المستخدمة للأغراض الصناعية، نسبة المباني المستخدمة للأغراض الزراعية، ونسبة المساكن التي يقيم بها شخص واحد. ومن الملاحظ أن أقوى هذه المتغيرات تفسيرا لمعدل المساجد تتمثل في الآتي: نسبة المباني المستخدمة للأغراض الزراعية، وسيط دخل الأسرة، حجم السكان السعوديين، وعدد الأشخاص لكل غرفة سكنية، فقد بلغ المعامل الانحداري لكل منها (٠,٦١٩-، ٠,٦٦٧ ، ٠,٥٩٨ ، ٠,٥١٩ على التوالي).

وتجدر الإشارة إلى أن معامل الانحدار المتعدد (Multiple R) للمعادلة الانحدارية بأكملها قد بلغ نحو ٠,٨٤ ، كما بلغت القيمة المفسرة المصححة من التباين (Adjusted R Square) نحو ٤٨ ، كما أن قيمة أف النسبية (F-Test) للمعادلة الانحدارية بأكملها البالغة نحو ٣,٢٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠٠٦.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة تعدد التسامت (multicolinearity) وذلك من خلال استخدام المقاييس الإحصائية الخاصة بذلك من مثل قيم إيجن (Eigen Values) والمؤشر الوضعي (Conditional Index)، إذ يشير هذان الإجراءان إلى خلو النموذج الانحداري المستخدم من تلك المشكلة. والحال نفسه كذلك بالنسبة لافتراض التوزيع الطبيعي متعدد التغاير والذي قد تم التأكد من الوفاء به من خلال التخلص من القيم المتطرفة (Multivariate Outliers) كما موضح في (جدول ٢).

وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن القول إلى حد كبير أن معدل المساجد في الأحياء السكنية يأخذ في الارتفاع بازدياد حجم السكان السعوديين بالحي، وبارتفاع وسيط دخل الأسرة، وبازدياد معدل التزاحم (عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية)، في حين يأخذ معدل المساجد في الانخفاض في تلك الأحياء السكنية التي تتميز بانتشار المساكن الشعبية، وبطول المسافة بينها وبين مركز المدينة (حي الديره)، وبارتفاع حجم الذكور البالغين عشر سنوات فما فوق، وبارتفاع نسبة المباني المستخدمة للأغراض الزراعية والصناعية، وبارتفاع نسبة المساكن المأهولة من قبل شخص واحد.

بالمتغيرات المستقلة الأخرى في الدراسة كما هو موضح في (جدول ٣)، نلاحظ أن هذا المتغير يرتبط طرديا بعدد من المتغيرات التي تصور خصائص الأسر السعودية، وذلك من مثل إقامتها في الأحياء التي تبعد عن مركز المدينة وارتفاع نسبة الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق وارتفاع وسيط العمر، ولذا فإن التأثير الطردي لمتغير وسيط الأسرة في معدل المساجد يمكن أن يفهم في ضوء هذه الأبعاد. أما ما يتعلق بمتغيري نسبة المساكن الشعبية وحجم الذكور البالغين عشر سنوات فما فوق، فمن الواضح أن المتغيرين يصوران تلك الأحياء السكنية التي يشكل غير السعوديين السواد الأعظم من سكانها، فبتفحص قيم معامل بيرسون الواردة في (جدول ٣)، نلاحظ أن متغير نسبة المساكن الشعبية يرتبط بعدد من المتغيرات من مثل معدل الذكور إلى النساء والمسافة من مركز المدينة وحجم السكان غير السعوديين، ونسبة الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ثلاثة آلاف ريال.

الجدول رقم (٢): معامل بيرسون وتحليل الانحدار لتأثير متغيرات الدراسة المستقلة على معدل المساجد لكل ألف وحدة سكنية بالحي.

N=65

	المتغيرات المستقلة	اتجاه العلاقة المتوقع	معامل بيرسون	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة اختبار تي
1	الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال	+	0.1858	0.23766	1.387	0.174
2	معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية	–	-0.10366	-0.01065	-0.051	0.9596
3	وسيط دخل الأسرة	–	-0.04654	0.667252	3.388	0.0017
4	وسيط دخل الفرد	–	-0.17183	-0.40252	-1.773	0.0848
5	العمالة النسائية	–	-0.193	-0.22557	-1.287	0.2063
6	عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	+	0.126182	0.519732	2.855	0.0071
7	وسيط سنوات التعليم	–	-0.05416	-0.05481	-0.347	0.731
8	العاملون في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية	–	-0.05923	-0.00101	-0.004	0.9966
9	المساكن التي يقيم بها مالكوها	+	0.220205	-0.00503	-0.02	0.984
10	العاطلون عن العمل	+	-0.0062	-0.04302	-0.306	0.7611
11	مؤشر التباين النوعي حسيب الجنسية	_	0.064429	-0.07551	-0.448	0.6571
12	مؤشر الترابط الاجتماعي	+	-0.00531	-0.11818	-0.719	0.4765
13	المساكن الشعبية	+	0.006465	-0.51445	-2.71	0.0102
14	الكثافة السكانية	+	-0.2319	-0.01024	-0.072	0.9427
15	المسافة من مركز المدينة (حي الديره)	–	0.0011	-0.48038	-2.395	0.022
16	الأسر التي مضى على إقامتها سنتان فأقل	+	0.000913	-0.18109	-1.233	0.2254
17	الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق	+	-0.12502	-0.17896	-1.513	0.1391
18	حجم السكان السعوديين	+	0.023124	0.59857	2.978	0.0052
19	وسيط العمر	+	0.041176	2.5304	0.001	0.9989
20	الذكور المتزوجين	+	-0.04429	0.176502	1.044	0.3034
21	الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر	+	-0.17053	-0.46602	-1.982	0.0551
22	معدل الذكور إلى النساء	–	-0.09926	-0.21913	-1.61	0.1161
23	حجم السكان غير السعوديين	–	-0.14995	-0.08878	-0.356	0.7236
24	المباني المستخدمة للأغراض التجارية	–	-0.11584	-0.06891	-0.431	0.6688
25	المباني المستخدمة للأغراض الصناعية	–	-0.3224	-0.3519	-2.421	0.0207
26	المباني المستخدمة للأغراض الزراعية	–	-0.36489	-0.61962	-4.423	0.0001
27	المساكن التي يقيم بها شخص واحد	+	-0.08557	0.32765-	- 2.179	0.0359
28	القيمة الثابتة (Constant)				2.784	0.0085

معامل الانحدار المضاعف (Multiple R)	٠,٨٤
نسبة التباين المفسرة (R Square)	٠,٧٠
نسبة التباين المفسرة المصححة (Adjusted R Square)	٠,٤٨
امتحان أف النسبية للمعادلة الانحدارية بأكملها (F Test)	٣,٢٢
مستوى امتحان اف النسبية للمعادلة الانحدارية بأكملها(Significance Level)	٠,٠٠٠٦
عدد الحالات المحذوفة لكونها قيما متطرفة متعددة التغاير (Multivariate Outliers)	١

جدول ٣: معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة.

N=65

		1	2	3	4	5	6
1	نسبة الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال	1	0.0646	-.3702*	-.5295**	0.1865	0.1656
2	معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية	0.0646	1	-0.0779	-0.0726	0.2197	.3537*
3	وسيط دخل الأسرة	-.3702*	-0.0779	1	.7852**	0.0681	-0.1281
4	وسيط دخل الفرد	-.5295**	-0.0726	.7852**	1	-0.0559	-0.1463
5	نسبة العمالة النسائية	0.1865	0.2197	0.0681	-0.0559	1	0.2116
6	عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	0.1656	.3537*	-0.1281	-0.1463	0.2116	1
7	وسيط سنوات التعليم	-.3986**	0.1984	.3466*	.3018*	-0.1368	-0.238
8	نسبة العاملين في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية	0.2311	.4808**	0.1653	-0.0334	.6739**	.3353*
9	نسبة المساكن التي يقيم بها مالكوها	-0.0312	.6322**	-0.1067	-0.0151	-0.0186	.5505**
10	نسبة العاطلين عن العمل	0.242	0.0385	-0.1883	-0.0313	0.1296	0.1728
11	مؤشر التباين النوعي حسيب الجنسية	-.2989*	0.0435	0.2468	.4776**	-0.1898	0.0765
12	مؤشر الترابط الاجتماعي	-0.0587	.5228**	-0.1412	-0.0486	-0.0147	.5631**
13	نسبة المساكن الشعبية	.5124**	-0.116	-0.0839	-.3225*	0.1875	0.2005
14	الكثافة السكانية	0.1646	-0.0896	-0.0137	-0.1272	0.172	0.0612
15	المسافة من مركز المدينة (حي الديره)	-.4020**	-0.0718	0.1605	.4355**	-.3047*	-0.2665
16	نسبة الأسر التي مضى على إقامتها في الحي سنتان فأقل	0.084	.3016*	-0.028	-0.0179	0.1933	.5770**
17	نسبة الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق	0.1357	0.024	0.1763	0.1609	0.0885	0.0992
18	حجم السكان السعوديين	0.2727	.3256*	-0.2329	-0.161	0.1556	.3345*
19	وسيط العمر	0.0685	0.0468	0.2747	-0.0148	0.1951	-0.0424
20	نسبة الذكور المتزوجين	0.2231	-0.1092	0.0443	-0.059	.5981**	0.0932
21	نسبة الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر	.4282**	.3327*	-0.0627	-0.1161	.4666**	.4130**
22	معدل الذكور إلى النساء	.3441*	0.0255	-0.0422	-0.2636	.3643*	0.0828
23	حجم السكان غير السعوديين	.3969**	.3398*	-0.2524	-.3366*	0.2871	0.2858
24	نسبة المباني المستخدمة للأغراض التجارية	-0.0226	0.0909	-0.0678	-0.1242	0.1695	0.1689
25	نسبة المباني المستخدمة للأغراض الصناعية	-0.2446	0.0462	0.0874	0.0715	0.0779	0.0495
26	نسبة المباني المستخدمة للأغراض الزراعية	-0.1868	0.0591	0.118	0.0837	0.0211	0.1276
27	نسبة المساكن التي يقيم بها شخص واحد	-0.2608	-0.2855	0.0356	0.1196	-0.0669	-0.1181
28	معدل المساجد لكل ١٠٠٠ وحدة سكنية بالحي	0.1873	-0.1048	-0.0466	-0.172	-0.1946	0.1294

(تابع جدول ٣):

		7	8	9	10	11	12
1	الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال	-.3986**	0.2311	-0.0312	0.242	-.2989*	-0.0587
2	معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية	0.1984	.4808**	.6322**	0.0385	0.0435	.5228**
3	وسيط دخل الأسرة	.3466*	0.1653	-0.1067	-0.1883	0.2468	-0.1412
4	وسيط دخل الفرد	.3018*	-0.0334	-0.0151	-0.0313	.4776**	-0.0486
5	العمالة النسائية	-0.1368	.6739**	-0.0186	0.1296	-0.1898	-0.0147
6	عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	-0.238	.3353*	.5505**	0.1728	0.0765	.5631**
7	وسيط سنوات التعليم	1	0.0924	-0.0303	-.3518*	0.1188	-0.0791
8	العاملون في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية	0.0924	1	0.1856	-0.016	-0.1011	0.1477
9	المساكن التي يقيم بها مالكوها	-0.0303	0.1856	1	0.2493	0.244	.5757**
10	العاطلون عن العمل	-.3518*	-0.016	0.2493	1	0.0922	-0.026
11	مؤشر التباين النوعي حسيب الجنسية	0.1188	-0.1011	0.244	0.0922	1	0.1821
12	مؤشر الترابط الاجتماعي	-0.0791	0.1477	.5757**	-0.026	0.1821	1
13	المساكن الشعبية	-.3695*	0.2677	-0.2718	-0.0964	-.3143*	0.0542
14	الكثافة السكانية	0.0059	0.1538	-.3539*	-0.0456	-0.2751	-0.1518
15	المسافة من مركز المدينة (حي الديره)	0.1368	-.4290**	0.1649	0.0751	.3586*	-0.0459
16	الأسر التي مضى على إقامتها في الحي سنتان فأقل	-0.2862	.2970*	.4522**	0.1224	-0.0265	.3535*
17	الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق	-0.0648	0.1894	-0.0014	0.0249	0.0864	0.1353
18	حجم السكان السعوديين	-0.1524	.3265*	0.2814	0.2015	0.127	.3813*
19	وسيط العمر	0.2862	.3488*	-0.2689	-.5111**	-.3379*	-0.15
20	الذكور المتزوجين	-.4052**	.3516*	-0.0059	.3369*	-0.2517	-0.0304
21	الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر	-0.2601	.6428**	0.1555	0.1634	-0.0642	0.2371
22	معدل الذكور إلى النساء	-0.2208	.3060*	-0.1846	0.0082	-.5457**	-0.1016
23	حجم السكان غير السعوديين	-0.0606	.5377**	-0.0191	0.0559	-0.1824	0.1808
24	المباني المستخدمة للأغراض التجارية	0.0235	0.2537	0.0416	-0.0091	-.4698**	0.0996
25	المباني المستخدمة للأغراض الصناعية	-0.0034	-0.1257	-0.0921	0.0701	0.1517	0.0972
26	المباني المستخدمة للأغراض الزراعية	0.0538	-0.0534	0.062	0.1191	-0.0438	0.036
27	المساكن التي يقيم بها شخص واحد	-.3140*	-.3488*	0.0469	0.1158	0.0375	-0.0907
28	معدل المساجد لكل ١٠٠٠ وحدة سكنية بالحي	-0.0543	-0.06	0.2239	-0.0062	0.0658	-0.0054

(تابع جدول ٣):

		13	14	15	16	17	18
1	الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال	.5124**	0.1646	-.4020**	0.084	0.1357	0.2727
2	معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية	-0.116	-0.0896	-0.0718	.3016*	0.024	.3256*
3	وسيط دخل الأسرة	-0.0839	-0.0137	0.1605	-0.028	0.1763	-0.2329
4	وسيط دخل الفرد	-.3225*	-0.1272	.4355**	-0.0179	0.1609	-0.161
5	العمالة النسائية	0.1875	0.172	-.3047*	0.1933	0.0885	0.1556
6	عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	0.2005	0.0612	-0.2665	.5770**	0.0992	.3345*
7	وسيط سنوات التعليم	-.3695*	0.0059	0.1368	-0.2862	-0.0648	-0.1524
8	العاملون في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية	0.2677	0.1538	-.4290**	.2970*	0.1894	.3265*
9	المساكن التي يقيم بها مالكوها	-0.2718	-.3539*	0.1649	.4522**	-0.0014	0.2814
10	العاطلون عن العمل	-0.0964	-0.0456	0.0751	0.1224	0.0249	0.2015
11	مؤشر التباين النوعي حسيب الجنسية	-.3143*	-0.2751	.3586*	-0.0265	0.0864	0.127
12	مؤشر الترابط الاجتماعي	0.0542	-0.1518	-0.0459	.3535*	0.1353	.3813*
13	المساكن الشعبية	1	0.1407	-.5794**	-0.0584	0.1775	0.0102
14	الكثافة السكانية	0.1407	1	-.3958**	0.0614	0.0267	0.1883
15	المسافة من مركز المدينة (حي الديره)	-.5794**	-.3958**	1	-0.1729	-0.1383	-0.1314
16	الأسر التي مضى على إقامتها سنتان فأقل	-0.0584	0.0614	-0.1729	1	0.1853	.3617*
17	الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق	0.1775	0.0267	-0.1383	0.1853	1	0.2166
18	حجم السكان السعوديين	0.0102	0.1883	-0.1314	.3617*	0.2166	1
19	وسيط العمر	.4545**	0.159	-.4037**	-0.1046	0.1314	-0.1023
20	الذكور المتزوجين	.3277*	-0.0253	-0.2435	0.0836	0.1461	0.0732
21	الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر	0.1953	.3143*	-.2949*	.4708**	0.2752	.6926**
22	معدل الذكور إلي النساء	.3715*	0.1936	-0.2828	0.0987	0.1247	0.102
23	حجم السكان غير السعوديين	0.2886	.4460**	-.3927**	0.2646	0.2022	.7040**
24	المباني المستخدمة للأغراض التجارية	0.0565	0.1504	-0.1868	0.1476	-0.2445	0.0852
25	المباني المستخدمة للأغراض الصناعية	-0.1356	.3153*	-0.0054	-0.0056	0.0603	0.0935
26	المباني المستخدمة للأغراض الزراعية	-0.1674	0.2168	-.3008*	0.1468	-0.1464	0.0265
27	المساكن التي يقيم بها شخص واحد	-0.1405	-0.1999	0.2124	0.0508	-0.1524	-.3579*
28	معدل المساجد لكل ١٠٠٠ وحدة سكنية بالحي	0.0065	-0.2323	0.0011	0.0009	-0.1263	0.0234

(تابع جدول ٣):

		19	20	21	22	23	24
1	٪ الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال	0.0685	0.2231	.4282**	.3441*	.3969**	-0.0226
2	معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية	0.0468	-0.1092	.3327*	0.0255	.3398*	0.0909
3	وسيط دخل الأسرة	0.2747	0.0443	-0.0627	-0.0422	-0.2524	-0.0678
4	وسيط دخل الفرد	-0.0148	-0.059	-0.1161	-0.2636	-.3366*	-0.1242
5	٪ العمالة النسائية	0.1951	.5981**	.4666**	.3643*	0.2871	0.1695
6	عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	-0.0424	0.0932	.4130**	0.0828	0.2858	0.1689
7	وسيط سنوات التعليم	0.2862	-.4052**	-0.2601	-0.2208	-0.0606	0.0235
8	٪ العاملون في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية	.3488*	.3516*	.6428**	.3060*	.5377**	0.2537
9	٪ المساكن التي يقيم بها مالكوها	-0.2689	-0.0059	0.1555	-0.1846	-0.0191	0.0416
10	٪ العاطلون عن العمل	-.5111**	.3369*	0.1634	0.0082	0.0559	-0.0091
11	مؤشر التباين النوعي حسيب الجنسية	-.3379*	-0.2517	-0.0642	-.5457**	-0.1824	-.4698**
12	مؤشر الترابط الاجتماعي	-0.15	-0.0304	0.2371	-0.1016	0.1808	0.0996
13	٪ المساكن الشعبية	.4545**	.3277*	0.1953	.3715*	0.2886	0.0565
14	الكثافة السكانية	0.159	-0.0253	.3143*	0.1936	.4460**	0.1504
15	المسافة من مركز المدينة (حي الديره)	-.4037**	-0.2435	-.2949*	-0.2828	-.3927**	-0.1868
16	٪ الأسر التي مضى على إقامتها سنتان فأقل	-0.1046	0.0836	.4708**	0.0987	0.2646	0.1476
17	٪ الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق	0.1314	0.1461	0.2752	0.1247	0.2022	-0.2445
18	حجم السكان السعوديين	-0.1023	0.0732	.6926**	0.102	.7040**	0.0852
19	وسيط العمر	1	0.0539	0.0237	0.2788	0.1943	0.1299
20	٪ الذكور المتزوجين	0.0539	1	.3026*	.3835**	0.0677	0.2177
21	٪ الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر	0.0237	.3026*	1	.3367*	.7090**	.3011*
22	معدل الذكور إلى النساء	0.2788	.3835**	.3367*	1	0.2344	0.2366
23	حجم السكان غير السعوديين	0.1943	0.0677	.7090**	0.2344	1	0.2906
24	٪ المباني المستخدمة للأغراض التجارية	0.1299	0.2177	.3011*	0.2366	0.2906	1
25	٪ المباني المستخدمة للأغراض الصناعية	-0.1856	-0.0551	0.0174	-0.1056	-0.0429	-0.2824
26	٪ المباني المستخدمة للأغراض الزراعية	-0.169	0.0328	0.0054	-0.1022	0.0071	0.2468
27	٪ المساكن التي يقيم بها شخص واحد	-.3786*	0.092	-.2948*	-0.005	-.5566**	-0.0266
28	معدل المساجد لكل ١٠٠٠ وحدة سكنية بالحي	0.0412	-0.0449	-0.1714	-0.0994	-0.1516	-0.1158

(تابع جدول ٣):

		25	26	27	28
1	الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال	-0.2446	-0.1868	-0.2608	0.1873
2	معدل الأسر التي تستخدم العمالة النسائية	0.0462	0.0591	-0.2855	-0.1048
3	وسيط دخل الأسرة	0.0874	0.118	0.0356	-0.0466
4	وسيط دخل الفرد	0.0715	0.0837	0.1196	-0.172
5	العمالة النسائية	0.0779	0.0211	-0.0669	-0.1946
6	عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	0.0495	0.1276	-0.1181	0.1294
7	وسيط سنوات التعليم	-0.0034	0.0538	-.3140*	-0.0543
8	العاملون في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية	-0.1257	-0.0534	-.3488*	-0.06
9	المساكن التي يقيم بها مالكوها	-0.0921	0.062	0.0469	0.2239
10	العاطلون عن العمل	0.0701	0.1191	0.1158	-0.0062
11	مؤشر التباين النوعي حسيب الجنسية	0.1517	-0.0438	0.0375	0.0658
12	مؤشر الترابط الاجتماعي	0.0972	0.036	-0.0907	-0.0054
13	المساكن الشعبية	-0.1356	-0.1674	-0.1405	0.0065
14	الكثافة السكانية	.3153*	0.2168	-0.1999	-0.2323
15	المسافة من مركز المدينة (حي الديره)	-0.0054	-.3008*	0.2124	0.0011
16	الأسر التي قضى على إقامتها سنتان فأقل	-0.0056	0.1468	0.0508	0.0009
17	الذكور البالغين ٦٥ عاما فما فوق	0.0603	-0.1464	-0.1524	-0.1263
18	حجم السكان السعوديين	0.0935	0.0265	-.3579*	0.0234
19	وسيط العمر	-0.1856	-0.169	-.3786*	0.0412
20	الذكور المتزوجين	-0.0551	0.0328	0.092	-0.0449
21	الذكور البالغين ١٠ سنوات فأكثر	0.0174	0.0054	-.2948*	-0.1714
22	معدل الذكور إلي النساء	-0.1056	-0.1022	-0.005	-0.0994
23	حجم السكان غير السعوديين	-0.0429	0.0071	-.5566**	-0.1516
24	المباني المستخدمة للأغراض التجارية	-0.2824	0.2468	-0.0266	-0.1158
25	المباني المستخدمة للأغراض الصناعية	1	0.2093	0.1909	-.3224*
26	المباني المستخدمة للأغراض الزراعية	0.2093	1	0.0827	-.3649*
27	المساكن التي يقيم بها شخص واحد	0.1909	0.0827	1	0.086
28	معدل المساجد لكل ١٠٠٠ وحدة سكنية بالحي	-.3224*	-.3649*	0.086	1

وقبل اختتام مناقشة نتائج البحث، لا بد لنا من التعليق باختصار على آثار تلك المتغيرات الدالة إحصائيا في معدل المساجد والتي جاء تأثيرها مخالفا لما هو متوقع في فرضية البحث والمتمثلة في كل من وسيط دخل الأسرة ذي التأثير الطردي في معدل المساجد، ونسبة المساكن الشعبية وحجم الذكور البالغين عشر سنوات فما فوق المؤثرين عكسيا في معدل المساجد. ففيما يتعلق بمتغير وسيط دخل الأسرة، فبتفحص معامل (بيرسون) للعلاقة هذا المتغير كما أن متغير حجم الذكور البالغين عشر سنوات فما فوق يرتبط بشكل قوى بحجم السكان غير السعوديين وبمعدل الذكور إلى النساء وبنسبة المباني المستخدمة للأغراض التجارية، ومن المعلوم أن جميعها تصور الخصائص المميزة للأحياء الشعبية الذي يشكل العمالة الوافدة السواد الأعظم من سكانها، ولذا فقد جاء تأثيرها في معدل المساجد عكسيا كما هو الحال مع متغير حجم السكان غير السعوديين.

أما عن تعليل النتائج وربطها بالإطار النظري للبحث، فيمكن الإشارة إلى أنه بالتركيز على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يتضح أن النتائج قد جاءت مؤيدة إلى حد كبير لما هو متوقع في فرضية البحث؛ فغالبية المتغيرات المستقلة (١٧ من بين ٢٧ متغيرا) قد جاءت متفقة مع الاتجاهات المتوقعة لآثار المتغيرات حسب فرضية البحث، مما يضفي نوعا من المصداقية على الإطار النظري الذي انبثقت منه تلك الفرضية بشكل عام.

أما عند التركيز على اتجاه الدلالة المعنوية لآثار المتغيرات الدالة إحصائيا، أي من حيث كونها طردية أو عكسية، فإنه يمكن القول أن هذا الاختلاف ممكن الفهم والتفسير في ضوء البنية الاجتماعية والحضرية لأحياء مدينة الرياض؛ فنظرا لكون السكان غير السعوديين يشكلون ما نسبته ٣٥ حسب إحصاءات آخر تعداد للسكان، ١٤١٢هـ،[٢٩، ص ٩٨] مما انعكس على غلبة الجنسية السعودية على بعض الأحياء في حين غلبت الجنسيات غير السعودية على الأحياء الأخرى، فإنه يمكن القول أن المتغيرات التي جاءت آثارها طردية في معدل توزيع المساجد تعكس أو تصور تلك الأحياء التي يشكل السعوديين السواد الأعظم من سكانها؛ إذ تتميز تلك الأحياء بارتفاع حجم السكان السعوديون بها، كما تتميز بارتفاع عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية نتيجة لارتفاع حجم الأسرة السعودية من جانب ولغلبة طبيعة الأسرة الممتدة على الأسر السعودية التي تضم الوالدين وأبناءهم المتزوجين، مما يساهم في زيادة عدد الأفراد لكل غرفة سكنية بالمسكن. وبطبيعة الحال، فإن تعدد الأفراد العاملين والمقيمين في منزل واحد ينعكس على ارتفاع وسيط دخل الأسرة في الحي.

ومن نفس المنطلق، يمكن القول بأن تلك المتغيرات التي جاءت آثارها عكسية في معدل توزيع المساجد بمدينة الرياض تعكس تلك الأحياء السكنية التي يشكل السكان غير السعوديين السواد الأعظم من سكانها، فالمتغيرات مثل نسبة المباني المستخدمة لأغراض صناعية أو زراعية، ونسبة الذكور البالغين عشر سنوات فما فوق، ونسبة المساكن الشعبية،- بلا شك - تصور ذلك النوع من الأحياء التي تنتشر فيها الاستخدامات الصناعية والزراعية للأراضي، فإن من يشتغلون بتلك الأعمال غالبا ما يقيمون في مواقع العمل أو على مقربة منها كحل لمشكلة التنقل ما بين مكان الإقامة ومكان العمل، كما تكثر بها المساكن القديمة والشعبية، وترتفع بها نسبة الذكور البالغين عشر سنوات فما فوق، نظرا لكون العمالة الوافدة ذات طابع انتقائي لصالح الذكور.

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى طبيعة العلاقة العكسية بين معدل المساجد والمتغيرات الاقتصادية التي تعكس مستويات اقتصادية عليا (معدل الأسر المستخدمة للعمالة المترلية، وسيط دخل الفرد، نسبة العمالة النسائية، وسيط سنوات التعليم، نسبة العاملين في الأعمال الفنية والإدارية والكتابية، نسبة المساكن التي يقيم بها مالكوها) وكذلك العلاقة الطردية بين معدل المساجد ومتغير نسبة الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال باعتباره يعكس مستوى اقتصاديا متدنيا. فإذا ما اقتصرنا على معيار اتجاه العلاقة (بصرف النظر عن مدى قوتها، خاصة وأن عدد الأحياء المدروسة ٦٥ حيا فقط، مما يؤثر على قوة الامتحان الإحصائي)، فإن ذلك قد يؤخذ كمؤشر على صحة ما تنص عليه فرضية البحث من حيث وجود علاقة عكسية بين المتغيرات الاقتصادية التي تعكس أوضاعا اقتصادية مرتفعة، وعلاقة إيجابية بين المتغيرات الاقتصادية التي تعكس أوضاعا اقتصادية متدنية وبين معدل المساجد. يمكن القول بذلك هذه النتيجة - نظرا لما قد يكون لها من دلالات سياسية ودينية واجتماعية - ينبغي التعامل معها بوصفها نتيجة مؤقتة (tentative finding)، حتى يتم التأكد من مصداقيتها (cross examined) ببيانات حديثة وشاملة عن مدينة الرياض وغيرها من المدن الكبرى في المجتمع السعودي في دراسات مستقبلية.

الخلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين البناء الاجتماعي والحضري للحي كما تعكسه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والحضرية للحي وبين توزيع المساجد على أحياء مدينة الرياض. وبمراجعة الأدبيات الخاصة بالظاهرة محور البحث في عدد من حقول علم الاجتماع، تم تحديد عدد من المتغيرات التي تعكس جوانب وأبعادا مختلفة من البنية الاجتماعية والإيكولوجية للحي السكني، بعضها يرتبط طرديا بتوزيع المساجد، في حين يرتبط البعض الآخر به بشكل عكسي. ومن ثم تمت صياغة فرضية البحث التي تنص على أن معدل المساجد لكل ألف وحدة سكنية يتأثر عكسيا بالمتغيرات الاقتصادية التي تعكس أوضاعا اقتصادية مرتفعة، وبالمتغيرات الإيكولوجية التي تعكس استخدامات الأراضي، في حين يتأثر طرديا بالمتغيرات الاجتماعية التي تعكس الترابط والتماسك الاجتماعي، وبالمتغيرات الاقتصادية التي تعكس أوضاعا اقتصادية متدنية وبالمتغيرات الايكولوجية التي تعكس أوضاعا حضرية متدنية. ولامتحان هذا الفرض، تم جمع البيانات اللازمة لاختبارها من عدد من المسوح التي أجريت على مدينة الرياض. وبتحليل هذه البيانات باستخدام تحليل الانحدار الذي يمكن الباحث من تحديد الأثر الخالص لكل متغير مستقل في المتغير التابع مع أخذ المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج في الاعتبار، إذ تبين أن معدل المساجد بمدينة الرياض يختلف اختلافا كبيرا من حي سكني إلى آخر، حيث يرتفع هذا المعدل بزيادة حجم السكان السعوديين بالحي وبارتفاع وسيط دخل الأسرة، وبازدياد معدل التزاحم (عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية)، في حين يأخذ معدل المساجد في الانخفاض في الأحياء التي تنتشر بها المساكن الشعبية والتي تبعد عن مركز المدينة (حي الديره) والتي يرتفع فيها حجم السكان البالغين عشر سنوات فما فوق وتزيد بها نسبة المباني المستخدمة للأغراض الزراعية والصناعية، والتي تتميز بارتفاع نسبة المساكن المأهولة من قبل شخص واحد. هذا وقد لوحظ في تعليل النتائج أن غالبية المتغيرات المرتبطة طرديا (وذات دلالة إحصائية قوية) بمعدل المساجد تعكس

خصائص الأحياء السكنية التي يشكل السعوديون السواد الأعظم من سكانها، في حين أن غالبية المتغيرات المرتبطة ارتباطاً عكسياً (وذات دلاله إحصائية) بمعدل المساجد تعكس خصائص الأحياء السكنية التي يشكل غير السعوديين السواد الأعظم من سكانها. أما بالنسبة للمتغيرات التي تعكس الخصائص الاقتصادية المرتفعة للسكان والتي لوحظ ارتباط معظمها بصورة عكسية بمعدل المساجد، فهي وإن كانت تعطي بعض المؤشرات على مصداقية الإطار النظري الذي انبثقت منه فرضية الدراسة، إلا أنه يمكن التعامل معها كنتائج مؤقتة نظراً لبعض الجوانب المنهجية التي ربما تكون قد أسهمت في عدم بلوغ أي من تلك المتغيرات المستوى المطلوب من الدلالة المعنوية. وعليه، فإن الحاجة ماسة لقيام دراسات من هذا القبيل تعتمد على بيانات حديثة وشاملة، ولأكبر قدر ممكن من الأحياء السكنية، وفي عدد أكبر من المدن والمراكز الحضرية الكبرى في المجتمع، حتى يمكن الوقوف بشكل أكثر دقة ووضوحاً على طبيعة تلك العلاقة في المجتمع السعودي.

التوصيات

في ضوء ما تمخضت عنه هذه الدراسة من نتائج، يمكن التوصية بما يأتي:

١ - نظراً لقدم البيانات التي قامت عليها الدراسة إذ مضى عليها أكثر من عشر سنوات، ونظراً للتوسع الحضري السريع الذي شهدته مدينة الرياض، فإن ما انتهت إليه الدراسة من نتائج قد لا يصور الوضع الراهن لتوزيع المساجد على أحياء مدينة الرياض والعوامل المرتبطة بهذا التوزيع، ومن ثم يمكن التوصية بإعادة إجراء الدراسة باستخدام بيانات حديثة وشاملة حتى يمكن الحصول على صورة للظاهرة محور الدراسة أكثر ووضوحاً ومعاصرة.

٢ - إجراء الدراسة على عدد من المدن السعودية الكبرى التي تعرضت للتوسع الحضري السريع حتى يمكن تحديد العدد الأمثل (Optimum size) للمساجد بكل حي، مما يساعد على تكريس الهوية الدينية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

٣ - الدين من أهم ثوابت المجتمع وأسسه التي يعتمد عليها في استقراره وتوازنه، وذلك يحتم العمل على اعتبار المساجد أحد المرافق الأساسية التي لا بد منها مثل أي من المرافق الحيوية الأخرى، الأمر الذي يتطلب صنع سياسات من شأنها تقييد الموافقة على مخططات الأحياء السكنية بتخصيص أراض مناسبة للمساجد وتعميرها من قبل الجهات المالكة لهذه المخططات، على أن يؤخذ في تحديد مواقع هذه المساجد مسألة توسطها بين الوحدات السكنية، مما سييسر على سكان الحي أداء واجباتهم الدينة بكل يسر وسهولة من جانب، ويدعم أواصر التعارف والتعاون من جانب آخر.

المراجع

[١] إسماعيل، زكي محمد. *نحو علم اجتماع إسلامي*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة (١٩٨١).

[٢] غضبان، محمد ياسين."المسجد في تخطيط المدينة العربية الحديثة." *بحث مقدم المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية*, الرياض: ١٤٠٦.

[٣] الربدي، محمد صالح. "المكانة التي يجب أن يكون عليها مخطط المسجد في المدينة الإسلامية." *الكتاب الجغرافي السنوي*،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٢, السنة الثانية، الرياض, ١٤٠٦، ص.ص ١٥٩-١٧٣.

[٤] السليمان، خالد أحمد. *معجم مدينة الرياض*، الرياض: الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون, ١٤٠٤.

[٥] الفقير، بدر العادل. "مدن المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة." *جامعة الملك سعود، قسم الجغرافيا*, (رسالة ماجستير غير منشورة)، الرياض: ١٤٠٠.

[٦] مكي، غازي عبد الواحد، "أسلوب في التعرف على أنماط استخدام وتحديد حدود الأحياء وأحجامها في المدن: دراسة تطبيقية." *مجتمع وعمران*، ع ٦(بدون تاريخ) ص ٢٧-٥٣.

[٧] النعيم، عبد الله العلي."ملامح النمو العمراني في الرياض." *مجتمع وعمران*، العدد الثالث, ١٤٠٣، ص.ص٢٥-٢٩.

[٨] الخليفة، عبد الله بن حسين. "أثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض: دراسة ميدانية." *مركز أبحاث مكافحة الجريمة*, الرياض: ١٤١١.

[٩] Dessler, Gary. *Organization Theory: Integrating Structure and Behavior*, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, INC., 1980.

[١٠] Hall, Richard. *Organizations: Structure and Process*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, INC., 1977.

[١١] Berry, Brain & John Kasarda. *Contemporary Urban Ecology*. New York: Macmillan Publishing Co., Inc., 1977.

[١٢] Wach, Joachim. *Sociology of Religion*. Chicago: University of Chicago Press, 1944.

[١٣] Rosen, Bernard. "Conflicting Group Membership: A Study of Parent-Peer Group Cross-Pressures." *American Sociological Review*, XX, April 1955, pp.155-161.

[١٤] Lazarsfeld, Paul and Morris Rosenberg eds., *The Language of Social Research.* The Ggencoe, Ill: The Free Press 1955.

[١٥] Al-Khalifah, Abdullah. "Religion and modernization in Saudi Arabia." *Paper presented at Brismes Conference in Oxford*, 1997.

[١٦] Almond, Gabriel A.., Sivan, Emmanuel, Appleby, Scott. "Explaining Fundamentalism." In:

Fundamentalism Comprehended, chapter 17, 1995, PP:425-444.

[١٧] Breton, Raymond. "Institutional completeness of Ethnic Communities and the Personal Relations of Immigrants." *American Journal of Sociology,* LXX, September, 1964.

[١٨] الوشلي، عبد الله قاسم. *المسجد ودوره التعليمي عبر العصور من خلال الحلق العلمية*. بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٠.

[١٩] الوشلي، عبد الله قاسم. *المسجد ونشاطه الاجتماعي على مدار التاريخ*. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية, ١٤١٠.

[٢٠] الداودي، محمد. *المسجد في الكتاب والسنة وأقوال العلماء*. المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٨.

[٢١] مؤنس، حسين. *المساجد*، الكويت: عالم المعرفة ١٤١٠.

[٢٢] الغامدي، عبد العزيز بن صقر. *دراسة عن مواقع المساجد بمدينة مكة المكرمة*. مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي الأدبي ١٤٠٦.

[٢٣] الجار الله، أحمد و فهد الحريقي. "الأنماط التخطيطية لتوزيع المساجد في مدينة إسلامية معاصرة: الدمام-المملكة العربية السعودية." *دراسات الخليج والجزيرة العربية*، ع ٧٨, ١٩٩٥, ص.ص ١٢٧-١٤٣.

[٢٤] AR-Riyadh Development Authority, *Demographic, Transportation, Land Use and Economic Studies For The City of AR-Riyadh, Residential Survey*. AL-Shathry Consulting Engineers, 1987.

[٢٥] الشركة الموحدة لكهرباء منطقة الرياض. *بيانات استخدامات الأراضي بمدينة الرياض*. بيانات غير منشورة. (بدون تاريخ).

[٢٦] الخليفة، عبد الله بن حسين، إسماعيل عبد الباري، عبد الرزاق الزهراني، عبد الله الخلف، وعبد الله الوليعي. "عوامل الاستفادة من الخدمات العلاجية الخاصة: دراسة ميدانية." *عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*, الرياض: ١٤١٣.

[٢٧] الخليفة، عبد الله بن حسين. *المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض*. مركز أبحاث مكافحة الجريمة, الرياض: ١٤١٣.

[٢٨] SPSS. SPSS/PC+4.0 *Statistics 4.o*, Chicago: SPSS Inc.,1990.

[٢٩] Al-Khalifah,A. "Urban and Social Structure," In: *Urban Development In Saudi Arabia*, Saleh Al-Hathloul and Narayanan Edadan, Riyadh: Dar Al Sahan 1995, pp. 89-112.

Social and Urban Structure and Mosque Distribution in Riyadh, Saudi Arabia

Abdullah H. Al Khalifah
Department of Sociology, College of Social Sciences
Imam Mohammad Bin Saud Islamic University

Abstract: The aim of this research is to investigate the relationship between the distribution of mosques and the socioeconomic and urban characteristics of Riyadh neighborhoods. A number of concepts and their correlates- bearing on these relationships – in the sociology of religion, sociology of organization and modernization school were reviewed. Based on this review, the hypothesis anticipating the rate of mosques to vary inversely with socioeconomic variables indexing high socioeconomic status and non-residential land uses' variables, but vary positively with variables reflecting social cohesion and integration and variables indexing low socioeconomic status.

Twenty-seven independent variables were employed to tap the socioeconomic and ecological characteristics of Riyadh's neighborhoods. Various survey secondary data pertaining to sixty-five neighborhoods were employed for the operationalization of the variables. Zero order correlation and multiple regression were employed to test the research hypothesis. In general, the rate of mosques in Riyadh is shown to vary positively with the size of Saudi population, median family income, persons per room ratio, percent of residential units occupied by one person, but varies inversely with percent of old houses, distance from the city center (Dearah neighborhood), size of males aged ten years and over, percent of buildings utilized for agricultural purposes, percent of buildings utilized for industrial purposes. The effects of other variables were not found to be statistically significant. In the light of theses findings, number of recommendations were made to stress the religious and cultural uniqueness of Saudi society, and to call for designing urban policies that regulate the manner in which mosques ought to be uniformly distributed through out the neighborhoods, which can help people perform their religious duties easily in one hand, and increase their social integration and interaction on the other hand